الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

ـ مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 ـ

تقريـر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2019

رئيـــس اللجنـــة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنـة: الهـادي ابـراهم

مقـــرر اللجنـــة: ليلـى الحمروني

المقرر المساعـــد: العجمي الوريمي

المقرر المساعـــد: حســـام بوننـــي

نوفمبر 2018

تقريـر لجنـة المالية والتخطيط والتنمية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،
السيد النائب الأول،
السيد النائب الثاني،
السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب الكرام،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة الإطارات السامية المرافقة،

تتشرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية بأن تعرض عليكم تقريرها حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2019، وتقدم في ما يلي أهمّ ما تضمنته وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي الواردة عليها من وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخصوص النتائج المنتظر تحقيقها سنة 2018 ومنوال النموّ لسنة 2019:

جاء بوثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2019 أنّ الجهود ستتركّز على اعتماد منوال نموّ يدعّم الانتعاشة الاقتصادية أخذا بعين الاعتبار لمجمل الإصلاحات الهيكلية التي تم اعتمادها خلال الفترات السابقة. واعتبارا لدقة المرحلة فإنّ كسب رهان الانتقال الاقتصادي يبقى رهين توخّي قيادة اقتصادية محكمة تكرّس التناسق بين مختلف السياسات القطاعية عبر وضع خطّة لمزيد الارتقاء بسلاسل القيمة ودعم الخدمات المسوقة ذات القيمة المضافة العالية والطاقة التصديرية المرتفعة.

وتعتبر سنة 2019 سنة محورية ومفصلية في المسار التنموي باعتبارها تؤسس إلى مرحلة جديدة من النمو تستند إلى مصادر أكثر توازن واستدامة من خلال التحكّم التدريجي في التوازنات الكبرى للاقتصاد.

النتائج المنتظرة لسنة 2018:

تميزت الفترة المنقضية من سنة 2018 باستعادة ديناميكية الإنتاج في بعض القطاعات الحيوية على غرار قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعات الموجهة للتصدير وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس مستفيدة من انتعاشة الطلب الخارجي الموجه لتونس مقابل تواصل تراجع الإنتاج في القطاعات الاستخراجية (الفسفاط والمحروقات). كما شهدت الفترة الأولى أيضا استعادة تدريجية للمجهود الاستثماري تجلت من خلال تحسن نسبي للمؤشرات المتعلقة بالاستثمار.

غير أنّه في المقابل شهدت الفترة الأولى من هذه السنة توسع عجز الميزان التجاري نتيجة ارتفاع نسق الواردات بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية خاصة منها الطاقة من ناحية وتراجع سعر صرف الدينار من ناحية أخرى وتداعيات ذلك على العجز الجاري والموجودات من العملة .كما اتسمت الفترة الأولى أيضا بتواصل الضغوط المسلطة على التضخم الذي بلغ مستويات قياسية تجاوزت الـ 7 %.

وشهدت المبادلات التجارية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 تطوّرات متفاوتة على مستوى جميع القطاعات، حيث تمّ تسجيل:

- تطور الصادرات والواردات على التوالي بنسبة 19,1 % و21 %،
- توسع العجز التجاري ليبلغ 14.18 مليار دينار وهو رقم قياسي فاق كلّ التقديرات،
- تواصل تدهور مستوى العجز الطاقي (عجز بـ 10.39 مليـار دينار أي ما يعادل 73.3 % من العجز التجاري)،
- بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية 12139 م.د أي 76 يوم توريد بتاريخ 10 أكتوبر 2018 مقابل 12618 م.د أي 95 يوم في نفس الفترة من السنة المنقضية.

وبالتـوازي اتسمـت الفتـرة الأولى أيضـا بارتفـاع مداخيل تحويـلات التونسيين بالخـارج بـ 18.5 % مقارنة مع المستوى المسجّل خلال نفس الفترة من السنة الفارطة لتبلغ 3138 م.د.

ونتيجة لمجمل هذه العوامل شهد سعر صرف الدينار تراجعا غير مسبوق مقابل الدولار ومقابل الأورو .

وعلى أساس النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية، تطور مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بنسبة 7.4 % خلال شهر سبتمبر ويعزى هذا بالأساس إلى ارتفاع أسعار مواد النقل بنسبة 16.1 % وأسعار مواد السيارات وقطع الغيار والمحروقات بنسبة 13.6 % وأسعار الخدمات بنسبة 8,7 % بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مجموعة السكن والطاقة المنزلية بنسبـة 4,1 %.

هذا وينتظر أن تبلغ نسبة التضخم 7,8 % خلال كامل سنة 2018.

واستنادا إلى النتائج المسجلة وآفاق تطور بعض الأنشطة خلال الفترة المتبقية من السنة الحالية فإن بلوغ الأهداف المنتظرة لكامل سنة 2018 تبقى رهينة توفر عدد من العوامل وخاصة منها:

- تواصل المساعي من أجل تدعيم انتعاشة القطاعات الواعدة والمتميزة على غرار قطاعي الفلاحة والسياحة،
- تركيز الجهود على التخفيف من الضغوط المسلّطة على التوازنات المالية،
- تكريس التحكّم التدريجي في التوازنات المالية كشرط أساسي لضمان الاستقرار الاقتصادي،
- احتواء الضغوط التضخمية اعتبارا لأثرها على القدرة الشرائية للمواطن.

وينتظر بالنسبة لكامل السنة تحقيق نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي بـ 2.6 % بالأسعار القارة (مقابل توقّعات بـ3 % في وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2018 و4,4% بوثيقة مخطط التنمية 2016–2020). كما ينتظر تطور الاستثمار الجملي خلال كامل السنة بنسبة 8,3 % بالأسعار الجارية(مقابل توقّعات بـ13% في وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2018 و14,5% بوثيقة مخطط التنمية 2016–2020) ويبلغ العجز الجاري نسبة 9,9% (مقابل توقّعات بـ8,2 % في وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2018 وبـ6,6% بوثيقة مخطط التنمية 2016–2020) من الناتج المحلي الإجمالي. وسيسجل مؤشـر الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا بمعدل 7.8 % سنة 2018 (مقابل توقّعات بـ5,8 % في وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2018 و3,6% بوثيقة مخطط التنمية 2016–2020).

منوال التنمية لسنة 2019:

جاء في تقرير الحكومة حول مشروع الميزان الاقتصادي أنّ الجهود ستتركز خلال السنة القادمة على اعتماد منوال نمو يدعّم الانتعاشة الاقتصادية المسجلة على مستوى عدد من القطاعات الحيوية وعلى تسريع وتدعيم الإصلاحات الهيكلية وضمان استعادة الثقة في قدرة الاقتصاد الوطني على التعافي وكسب الرهانات.

هذا وقد تمحورت أهداف الميزان الاقتصادي لسنة 2019 خاصّة في:

- تعزيز الجهود لضمان استعادة ثقة المستثمرين واستحثاث المبادرة الخاصة وتسريع تنفيذ المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي،
- تعزيز السياسات النشيطة للتشغيل وخلق مزيد من مواطن الشغل،
- دعم المجهود التصديري واعتماد سياسات نشيطة لدعم التصدير ،
- الاسترجاع الكامل للطاقات التصديرية للفسفاط ومشتقاته،
- ضرورة التحكم التدريجي في التوازنات الكبرى وخاصّة التقليص من العجزين التوأم أي عجز المزانية والعجز الجاري،
- حتمية التحكم في التضخم باعتماد سياسات مالية ونقدية متناسقة وهو ما من شأنه أن يسهم في الحد من التوقعات والسلوكيات التضخمية واستعادة ثقة الأعوان الاقتصاديين في آفاق تطور الاقتصاد الوطني،

- تسريع نسق الإصلاحات الهيكلية بهدف تعزيز مساهمة الإنتاجية الجملية لعوامل الإنتاج في النمو،
- تدعيم مقومات تنافسية الاقتصاد الوطني.

أما على الصعيد الدولي فمن المنتظر أن يكون لتباطئ النمو الاقتصادي في منطقة الأورو الأثر المباشر على تطور الاقتصاد الوطني وذلك بالنظر الى شدة ارتباطه بالسوق الاوروبية خاصة على مستوى التجارة الخارجية.

ويعتمد منوال النمو لسنة 2019 على تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1% مقابل 2.6 % منتظرة لسنة 2018 على أن يكون نموا إدماجيا يمكّن من توزيع عادل للثروة وخلق المزيد من مواطن الشغل. وتبقى هذه النسبة مرتبطة أساسا بضرورة تأكيد الانتعاشة الاقتصادية المسجلة منذ أواخر سنة 2017 وذلك سواء بمعالجة الإشكاليات الهيكلية والظرفية أو بمزيد الارتقاء في سلاسل القيمة والنهوض بالصناعات الواعدة علاوة على دعم الخدمات المسوقة ذات القيمة المضافة العالية والطاقة التصديرية المرتفعة.

وسيساهم هذا المستوى من النمو في تحسين الدخل الفردي ليبلغ 9400 دينار سنة 2018 مقابل 8690 دينار سنة 2017.

وينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 10.9% بالأسعار الجارية سنة 2019 ليرتفع حجم الاستثمار إلى 21708 م د ما يعادل 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز عن 3230 م د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 500 2 م د متوقعة لسنة 2018 . وستشهد السنة القادمة تفعيل دور الهيئة التونسية للاستثمار كمخاطب وحيد للمستثمر إلى جانب العمل على التسريع في تركيز الصندوق التونسي للاستثمار والشروع في نشاطه انطلاقا من سنة 2019 .

وفي ما يتعلق بالتحكّم في الاستهلاك وتخفيف الضغوط على التوازنات المالية، ترتكز التقديرات على ارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة 2.2% سنة 2019 مقابل 2.1% منتظرة خلال سنة 2018 وهو نسق دون نسق تطور الناتج المحلي الإجمالي يأخذ بعين الاعتبار مستوى تطور الأسعار.

وبالنسبة لوضعية الميزان التجاري، تستند التقديرات في مجال المبادلات التجارية مع الخارج لسنة 2019 على نمو صادرات وواردات السلع والخدمات على التوالي بنسبة 9,9 % و8,0 % سنة 2019 بالأسعار الجارية مقابل على التوالي 16,6 % و14,2 % سنة 2018.

كذلك جاء في التقرير أن الحكومة ستركز جهودها خلال السنة القادمة على مزيد التحكم في مستوى التضخم في حدود معدل 7,0 % مقابل 7,8 % منتظرة سنة 2018. كما ينتظر أن تشهد السنة القادمة تقلص حدّة الضغوطات على مستوى تطور الأسعار بعلاقة مع عدم إدراج أداءات إضافية الى جانب تحسّن العرض على مستوى المنتجات الفلاحية.

هذا وينتظر أن يستقر عجز ميزانية الدولة في حدود التقديرات الأولية لقانون المالية لسنة 2018 بنسبة 4,9 % من الناتج الاجمالي وذلك بفضل النسق الإيجابي المسجل للمداخيل الذاتية 17,1 % منتظرة مقابل 9,5 % مقدرة بقانون المالية بحكم المجهود الاستثنائي للاستخلاص والزيادات في الأداءات وهو ما من شأنه أن يسمح باحتواء الزيادة في نفقات الدعم التي من المتوقع أن تبلغ 1380 م د مقارنة بالتقديرات الأولية(منها زيادة ب 1200 م.د بعنوان دعم المحروقات).

وستشهد السنة المقبلة مواصلة اتباع سياسة نقدية حذرة هدفها الرئيسي المحافظة على استقرار الأسعار في ضوء التطورات المرتقبة لنسب التضخم. وفي ذات الوقت سيواصل البنك المركزي سياسة تدخلاته لتعديل السيولة المصرفية مع العمل في نفس الوقت على توجيه هذه التدخلات لتمويل القطاعات المنتجة عبر الآليات المتاحة.

وسيتم وضع استراتيجية خصوصية تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية والحفاظ على المحيط وذلك من خلال نشر وتعريف هذه المفاهيم ووضع آليات للتحفيز والرّدع، بالإضافة إلى تدعيم وإرساء مؤسسات لإحاطة الحوار الاجتماعي بين جميع الأطراف المتدخلة في عملية تطوير المنشآت العمومية وذلك من خلال إحداث هيئة وطنية تهتم بالحوار الاجتماعي وتشجّع فتح رأس مال المنشآت العمومية للأعوان وبقية الجهات المتدخلة.

كما ستتواصل الجهود سنة 2019 لوضع سياسة وطنية للوقاية من الفساد وذلك عبر مزيد العمل على تحسين آداء منظومة الرقابة العمومية، إضافة إلى تعزيز الأبعاد الوقائية والتصحيحية مع تشديد العقوبات الزجرية وتنفيذها وتطوير آليات الرقابة وكشف الفساد عبر توسيع مهام فريق المواطن الرقيب وتدعيم التفقديات الإدارية والمالية وخلايا الحوكمة بالهياكل العمومية.

وسيتم خلال سنة 2019 الشّروع في إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية تكون إطارا دامجا لمختلف السياسات والبرامج التنموية وتمكّن من تحديد التوجهات الكبرى والرؤية المستقبلية في هذا المجال. هذا، بالاضافة إلى الشروع في دعم اللامركزية بالتعاون مع الوكالة الألمانية بالتعاون الفني " GIZ".

ويهدف منوال النمو لسنة 2019 إلى تأكيد الانتعاشة الاقتصادية وتحقيق نسبة نموّ تمكّن من إحداث مزيد من مواطن الشغل وتحسين مستوى العيش والتحكّم التدريجي في التوازنات المالية الكبرى. وتبقى هذه الأهداف على أهميتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى القدرة على تنفيذ واستيعاب مجمل الإصلاحات الهيكلية وتجاوز الصعوبات في عديد القطاعات التي شهدت تراجعا في أدائها وخاصة منها القطاعات الاستخراجية.

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية يوم الثلاثاء 13 نوفمبر 2018 جلسة للاستماع إلى السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2019 والذي كان مرفوقا بثلّة من سامي إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة قدّم السيد الوزير عرضا حول تطوّر الوضع الاقتصادي والنتائج المنتظرة لسنة 2018 مبيّنا أنّ الوضع الاقتصادي الدولي يشهد تطوّرا متباينا حيث يتواصل النموّ العالمي بنسق إيجابي مع بعض التباين في الدول الصناعية الكبرى وتزايد المخاطر بعلاقة مع تداعيات الحرب التجارية. وأبرز أنّ أسعار النفط شهدت تذبذبا ملحوظا أثّر على التوقّعات العالمية قصيرة ومتوسطة المدى (حوالي 70 دولار في نوفمبر مقابل مستويات تجاوزت 80 دولار في جويلية الفارط).

وأفاد أنّ سنة 2018 شهدت استعادة تدريجية لنسق الاستثمار وذلك من خلال تطور نوايا الاستثمار بنسبة 2,6 % مع تحسّن حصّة المشاريع التي تفوق كلفتها 5 م.د وارتفاع نوايا الاستثمار في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 3,9 % وفي قطاع الصناعات الكيميائية بـ 41,2 % بالإضافة إلى تطور الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة بنسبة 10,2 % (710,9 م.د مقابل 645,3 م.د). كما تمّ تسجيل ارتفاع ملحوظ لواردات مواد النسيج والملابس بنسبة 16,4 % وارتفاع واردات مواد الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 18,7 % مقابل 14,7 %.

هذا، وتعرّض السيد الوزير إلى ارتفاع العجز التجاري بنسبة 21 % ليبلغ 16 مليار دينار بعنوان عشرة أشهر مقابل 15,6 مليار دينار مسجلة كامل سنة 2017، وذلك بسبب تسارع وتيرة توسع العجز الطاقي بـ 54 % وارتفاع واردات المواد دون الطاقة بـ 18 %.

كما وضّح أن العجز الجاري تفاقم ليبلغ 8,2 % من الناتج في موفّى سبتمبر 2018 مقابل 7,8 % في نفس الفترة من سنة 2017. وأضاف أن المدّخرات من العملة سجّلت ارتفاعا إلى حدود 12910 م.د في 9 نوفمبر 2018 نتيجة تعبئة قرض من السوق المالية بقيمة 500 م أورو موفى شهر أكتوبر 2018.

وبيّن كذلك السيد الوزير أنه تمّ سنة 2018 تسجيل تقلص ملحوظ في عجز الميزان الغذائي (375,7- م.د مقابل 1276,9- م.د في 2017) بالعلاقة مع الارتفاع القياسي لصادرات

الزيت (183 %)، بالإضافة إلى ارتفاع العائدات السياحية بنسبة 43 % أي بزيادة تعادل 1,04 مليار دينار مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية.

ثمّ تطرّق إلى أهم التحدّيات التي تعمل الوزارة على تحقيقها والتي تتمثل في:

- تأكيد المنحى التصاعدي للنمو لبلوغ مستوى أرفع،
- إعطاء دفع أكبر للاستثمار الخاص واعتباره رهان استراتيجي للفترة القادمة،
- ضرورة التقليص من العجز التجاري لاستعادة سلامة التوازنات الخارجية على المدى المتوسط،
- ضرورة المحافظة على القدرة الشرائية،
- تكثيف جهود الدولة للاستجابة لمتطلبات دفع مسار التنمية الجهوية والمحلية،
- تسريع نسق إنجاز الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع لتحسين البنية الأساسية والتكنولوجية،
- مواصلة التحكّم في توازنات المالية العمومية لبلوغ الأهداف المرسومة لسنة 2020،
- توفير مناخ اجتماعي ملاءم.

وفي ما يتعلق بمنوال النمو لسنة 2019، بيّن السيد الوزير أنّ سنة 2019 تكتسي طابعا محوريا ومفصليا باعتبارها تؤسس إلى مرحلة جديدة من النمو تستند إلى مصادر أكثر توازن واستدامة وتكرّس التحكم التدريجي في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني. واستعرض أولويات منوال النمو لسنة 2019 والمتمثلة في:

- التحكم التدريجي في التوازنات المالية،
- استحثاث نسق النمو وخلق ديناميكية للاستثمار،
- تعزيز التنمية الاجتماعية والبعد الشمولي للسياسات التنموية،
- إحداث نقلة نوعية في مسار التنمية الجهوية والمحلية.

هذا، وتطرق إلى السياسات والبرامج والمشاريع التنموية وذلك عبر اعتماد سياسات مالية داعمة لدفع الاقتصاد والحرص على أن يكون النسيج الاقتصادي أكثر تنوّعا وذو قدرة تشغيلية عالية.

وأضاف أن الوضع الاقتصادي يكتسي صعوبة بالغة حيث تراجع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وانخفضت المدّخرات من العملة وارتفعت نسبة التضخّم.

كما استعرض أهم الاستنتاجات والرهانات المطروحة التي تتمثل في:

- تحسّن نسق نمو الناتج لكن بنسق دون الهدف المأمول،
- ضعف نسبة الاستثمار من الناتج،
- اشتداد الضغوط على ميزان الدفوعات جرّاء توسّع العجز التجاري،
- ارتفاع نسبة التضخم لتتجاوز عتبة 7 % ممّا يقتضي ضرورة المحافظة على القدرة الشرائية،
- تواصل الضّغوط المرتبطة بالجهات الدّاخلية رغم أهمية الجهود المبذولة،
- تزايد الحاجة لتعصير البنية الأساسية والتكنولوجية وفقا لمتطلبات تعصير الاقتصاد،
- حصر عجز الميزانية في حدود تقديرات قانون المالية (3,9 %)،
- تواصل الضغوط الاجتماعية بما يستدعي توفير مناخ اجتماعي ملائم عبر تفعيل الحوار الاجتماعي بين مختلف الشركاء.

وأوضح السيد الوزير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 3,1 % في سنة 2019 وسيم التحكم في تطور الاستهلاك وتكثيف عملية التحسيس لترشيده والتشجيع على استهلاك المنتجات الوطنية مع مزيد دعم التصدير خاصة في القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة المرتفعة والمحتوى التكنولوجي المرتفع.

وخلال النقاش، تقدّم النواب بجملة من الاستيضاحات والتساؤلات تمحورت أساسا حول:

*** الميزان الاقتصادي:**

- يُلاحظ عدم التنسيق بين مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع الميزانية،
- عدم وجود إشارة للمخطط الخماسي للتنمية 2016 ـ 2020، فهل تمّ التخلي عن أهداف هذا المخطط؟
- ما هي السياسات المعتمدة للتحكم في نسبة التضخّم المرتفعة في ظل محدودية الإجراءات النقدية التي تم اتخاذها،
- الحلول الكفيلة للحد من تصاعد التضخم وإيجاد حلول عملية للحدّ من التوسع غير المسبوق للعجز التجاري وتداعياته على المديونية وعلى تصنيف تونس،
- ما هي الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحدّ من التوريد،
- تراجع فعلي لنسب النمو بين ما هو مضمّن في المخطط وبين ما تم تحقيقه،
- ضرورة مدّ اللجنة بتوضيحات حول النتائج الاقتصادية السلبية المحققة مقارنة بما تم رصده في المخطط الخماسي للتنمية،
- يُلاحظ أنه تمّ الاعتماد على فرضيات غير واقعية ممّا أدّى إلى عدم تحقيق مختلف المؤشرات الاقتصادية على غرار الاستثمار والنمو،
- أسباب عدم اتخاذ إجراءات للحدّ من المديونية،

*** التنمية الجهوية:**

- توضيح الرؤية حول برنامج التنمية المندمجة،
- التأكيد على تطبيق مبدأ التمييز الإيجابي وتفعيل برنامج التنمية المندمجة التي يرتكز على تنمية المعتمديات الأكثر تهميشا بالاستناد إلى مؤشر التنمية،
- ضرورة مراجعة الأمر عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بتقسيم مناطق التنمية الجهوية وذلك بإدراج معتمديات ولايات أخرى،
- هل تمّ الأخذ بعين الاعتبار للمؤثرات البيئية والمحيط في الدراسات الفنية المتعلّقة بميناء المياه العميقة،

- مبرّرات اختيار منطقة النفيضة لإنجاز ميناء المياه العميقة، وما هي المردودية الاقتصادية لميناء المياه العميقة بالنفيضة؟
- أسباب عزوف المستثمرين ونقص الاستثمارات الخارجية في مناطق التنمية الجهوية،
- ضرورة إيجاد الحلول اللازمة للمستشفيات المجهزة والمغلقة بسبب عدم توفّر الموارد البشرية،
- لماذا لم يتمّ تمتيع ولاية نابل بالتمييز الإيجابي خاصة بعد الفيضانات الأخيرة،
- لماذا تم التخلي عن عقد المجالس الجهوية للاستثمار،
- أوصى بعض النواب بتفادي تأخير خلاص المزوّدين والمقاولين لتجنب خلق أزمة اقتصادية، وتساءل البعض الآخر عن أسباب خيار تصفية المتخلدات لدى المزودين على حساب التنمية في الجهات واعتبروا أن له كلفة اقتصادية،
- أين وصل برنامج حماية الشريط الساحلي من الانجراف.

*** دفع الاستثمار:**

- الحرص على أن تكون الدولة مثالا ونموذجا في دفع الاستثمار من خلال دعم الاستثمار العمومي،
- لم يُلاحظ آثار للمشاريع التي تمّ الإعلان على أنّها ستنجز وفق آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- العمل على تحسين مناخ الأعمال الذي لم يبلغ المستوى المطلوب حيث لم يتم إعداد مُدوّنة تجمع كافة الوزارات المتدخلة،
- لفت الانتباه إلى التأخير الحاصل في تركيز الهيئات الجهوية للاستثمار،
- ضرورة إيجاد حلّ لمعضلة البيروقراطية وتشعّب المسالك الإدارية،
- الإسراع برقمنة الإدارة،
- ضرورة تفعيل قانون الاستثمار في ظلّ الصعوبات التي تحدّ من انطلاق الاستثمارات على مستوى الجهات،

- التساؤل عن مآل تكوين اللّجان الجهوية للاستثمار حسب مقتضيات قانون الاستثمار،
- التساؤل حول انطلاق العمل بالصندوق التونسي للاستثمار،
- إيجاد آلية للتقليص من الديون المصنفة لتمكين المؤسسات من إعادة التمويل،
- ضرورة مراجعة الأمر الحكومي المتعلق بإحداث صندوق دفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في اتجاه تمكين الشركات المنخرطة في الإجراءات الجماعية من الانتفاع بإعادة التمويل والرّفع من مواردها الذاتية،
- يُلاحظ إخضاع شركات التجارة الدولية إلى مراقبة جبائية معمّقة بصفة مستمرّة على أساس إعادة النظر في الحدّ الأدنى لرقم المعاملات المنجز في إطار تصدير البضائع ذات المنشأ التونسي، بالرّغم من عدم صدور نصوص قانونية وترتيبية جديدة، بالإضافة إلى تضارب موقف صندوق النهوض بالصادرات مع موقف وزارة المالية،
- أين وصلت التصنيفة الاقتصادية للأنشطة،
- كيف سيتم توجيه هبة الاتحاد الأوروبي والتي تقدّر بـ 900 م.د،
- اقتراح منح ضمان الدولة للصناديق الاستثمارية حتى يتم جلب الاستثمار الأجنبي،
- تساءل عن مآل بعض المشاريع الكبرى على غرار سماء دبي، والمرفئ المالي،

*** التشغيل:**

- هل سيتم التخلي عن منظومة المناولة؟
- إيجاد حلّ جذري لنقص الانتدابات في قطاع التعليم وقطاع الصحّة،
- العمل على الحدّ من التّفاوت في التشغيل بين الإناث والذكور، وضرورة دراسة وتحليل أسباب تفاوت نسب البطالة بينهما،
- الأسباب التي جعلت البنك التونسي للتضامن يرفض تمويل المشاريع الصغرى للشباب المهمّشين في الجهات الداخلية،

- لا بدّ من مجهود خاص لتشجيع انتصاب الشباب للحساب الخاص خاصة في ظل ضعف اعتماد الانطلاق،
- اقتراح بعث وكالة للمحافظة على الكفاءات والاهتمام بها والحدّ من هجرتها،

*** الفلاحة:**

- أسباب عدم التركيز على القطاع الفلاحي كقطاع دافع للنمو،
- دواعي عدم إدراج توجهات جديدة لتعصير القطاع الفلاحي،
- مزيد العمل على التقليص من تأثر القطاع الفلاحي بالتغيرات المناخية لكي تصبح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مستقرة، واقتراح تكوين فريق مشترك بين الوزارات المتدخلة لإيجاد حلول تضمن استقرار مساهمة القطاع الفلاحي في النمو،
- التساؤل عن خطة وبرنامج الوزارة في التوجه نحو دعم تحلية المياه الجوفية ومياه البحر،
- التشجيع على الإنتاج في إطار منظومات فلاحية متكاملة،
- أسباب عدم التعرّض للفلاحة البيولوجية،
- التأكيد على أهمية استغلال المياه المعالجة والمستعملة في ري الزياتين،
- مزيد التشجيع ومنح حوافز لاستعمال الآلات العصرية لجني الزيتون،

*** الطاقة:**

- ضرورة مراجعة منظومة الطاقات المتجددة التي من شأنها خلق مواطن الشغل ومزيد الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي،
- مجهود الحكومة في الاستثمار في الطاقات البديلة.

*** مسائل مختلفة:**

- أسباب تأخر العمل بالمعرّف الوحيد قصد توجيه الدعم لمستحقيه،
- ضرورة إقرار إصلاح إداري في القريب العاجل،
- تفعيل التمكين الاقتصادي للنساء باتخاذ إجراءات فعلية،

وفي ردّه، أكّد السيد الوزير في ما يتعلق بتخصيص اعتمادات من ميزانية التنمية لتغطية المتخلدات الراجعة لخلاص المقاولين والمزودين أن هذا القرار يرجع بالنظر لوزارة المالية حيث ارتأت الوزارة ترتيب الأولويات وذلك بسبب نقص السيولة في الخزينة. كما أكّد على إيجاد حل جذري للحدّ من هذه المتخلدات االمتراكمة والتي من شأنها أن تساهم في تعطيل الاستثمار في العديد من القطاعات الحيوية. وأشار إلى أنّ الوزارة حريصة على بعث مشاريع تنموية جديدة رغم الإشكاليات التي تشهدها الخزينة العامّة

ومن جهة أخرى، اعتبر أنّه من أسباب التأخّر في إنجاز مشاريع التنمية المندمجة تأخّر السلطة التشريعية في المصادقة على اتفاقيات قروض تنموية مهمّة، وأفاد بأنّ الوزارة طلبت استعجال النظر في عدد من اتفاقيات القروض التي ستنتهي آجال صرفها. وتطرّق إلى بعض مشاريع قوانين تتعلق باتفاقيات، وذكّر أنها تتعلّق بمشاريع حيوية على غرار التهذيب العمراني للجهات ومشروع شبكة السكك الحديدية السريعة وهو مشروع دعم الربط الطُرقي للشمال الشرقي ومشروع مع الوكالة الفرنسية للتنمية يهم تمويل الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الإحياء السكنية ومشروع مع الصندوق الكويتي للتنمية يهم صيانة وتأهيل أقسام استعجاليه ومشروع بناء مستشفيات جهوية بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.

هذا وبيّن أنّ إطارات الوزارة يقومون بمجهود جبّار في إطار التعاون الدولي حيث تتواصل النقاشات مع الأطراف الممولة للمشاريع عدّة أشهر، ودعا إلى إيجاد حلّ جذري وصيغة للموافقة على هذه الاتفاقيات. كما أشار في ذات السياق إلى وجود تمويل مقدّر بـ 200 مليون أورو مرتبط بالمصادقة على القانون الأساسي للميزانية ووضّح أنّ التأخير الحاصل في المصادقة على مشروع هذا القانون من شأنه أن يُساهم في المسّ من مصداقية الوزارة والنخبة السياسية ككل.

وأضاف أن هناك جملة من الإشكاليات تتعلّق بإنجاز المشاريع التنموية، تعود أساسا إلى عدم إصلاح منظومة العمل مبرزا ضرورة اعتماد إصلاحات كبرى للنهوض بالتنمية في الجهات.

وفي ما يخص التوجّهات والخيارات الكبرى لمنوال التنمية، بيّن السيد الوزير أنه تمّ توخّي نفس التمشّي الذي تمّ اعتماده في السنوات السابقة والذي يرتكز على تلبية احتياجات وطلبات الوزارات دون إعداد رؤية اقتصادية مبنية على النهوض بالقطاعات الحيوية. وأكّد على ضرورة القيام بتقييم مرحلي دقيق في غياب مخطط تنمية اقتصادي واجتماعي فعلي.

وفي ما يتعلّق بدفع الاستثمار، أفاد أنّ دور الوزارة لا يكمن في إنجاز استثمارات قطاعية (استثمار صناعي واستثمار فلاحي...) بل يتركز على تحسين مناخ الاستثمار ومواصلة الإصلاحات الهيكلية لتحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات. وأوضح أنّه تمّ اعتماد خطّة عمل متكاملة على المدى القصير والمتوسّط لتحسين ترتيب تونس ضمن تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي تتضمّن 50 إجراء يهم إصلاحات في مختلف المجالات. ولقد انجرّ عن هذا التمشّي تحسّن في ترتيب تونس التي أصبحت في الخمس الأوائل عربيا وإفريقيا. وسيتواصل تنفيذ مخطط العمل لتحقيق الهدف المرسوم بجعل تونس ضمن افضل 50 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في أفق 2020.

واعتبر السيد الوزير أنه من أهمّ مشاكل الاستثمار هي مناخ الأعمال الذي يجب أن يكون له الجاذبية الكافية وذلك من خلال تحقيق الأمن والاستقرار ووضوح الرؤية الاستشرافية.

وحول منظومة الاستثمار، أكّد السيد الوزير أن الوزارة منفتحة على كل الاقتراحات والانتقادات وسيتم الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات لتطوير المنظومة، واقترح تنظيم يوم برلماني أو منتدى لإيجاد الحلول اللازمة والقيام بتقييم موضوعي قصد النهوض بمنظومة الاستثمار.

وبالنسبة للأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2017 والمتعلّق بالقائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية، أكّد أنه تمّ حذف خُمُس الأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وإعداد كراسات الشروط المتعلقة بها فضلا عن التقليص في الآجال وتبسيط الإجراءات الإدارية والعمل على تكريس مبدأ حرية الاستثمار.

وفي ما يتعلّق بمشروع المياه العميقة، أفاد أنه في صورة وجود إشكاليات في هذا المشروع فإنه يمكن تدارسها بصفة تشاركية، وأكّد أنّ المستثمر الأجنبي لا يموّل مشاريع تحتوي على إشكاليات بيئية أو تقنية.

وبخصوص النوع الاجتماعي وضرورة تحقيق تكافؤ الفرص بين الإناث والذكور في التشغيل، اعتبر السيد الوزير أن النقاشات المتعلقة بـمشاركة "المرأة في التنمية" لم تكن بالقدر الكافي ويتوجّب العمل على مزيد التشجيع في إطار المخطط الجديد بأن تكون للمرأة المكانة اللازمة في النشاط الاقتصادي. وأكّد في ذات السياق أنّ تطوير مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي هو مطلب على مستوى دولي.

وفي ما يتعلق بالقطاع الفلاحي، أضاف السيد الوزير أن هذا القطاع له أهمية بالغة ويعتبر رافدا من روافد النموّ غير أنّه يعاني من عديد الصعوبات أهمّها ندرة المياه، وأكّد أنّ للوزارة مشروع ضخم مع منظّمة أمريكية ستمنح الدولة التونسية هبة بـ 400 مليون دولار سيوجّه نصفها لمعالجة نقص المياه.

ومن جهة أخرى، وضّح أنّ هامش التحّكم في توسّع العجز التجاري ضئيل للغاية حيث أنّ الوضعية ازدادت صعوبة بتدهور سعر صرف الدينار. هذا وأكّد على أنّ وزارة التجارة دعّمت الرقابة على المورّدين علاوة على طلب الوزارة من البنك المركزي ربط منظومة التجارة الخارجية بتوفّر السيولة، كما يجري العمل على ترشيد استهلاك الطاقة لما لها من تأثير على عجز الميزان التجاري.

وإثر ردّ السيد الوزير، وضّح رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية بخصوص تأخّر اللجنة النظر في اتفاقيات قروض تنموية مهمّة أن اللجنة نظرت وأحالت أغلب اتفاقيات القروض التي طُلب في شأنها استعجال النظر، وحاليا هناك اتفاقية قرض واحد مع طلب استعجال النظر، مضيفا أنّ اللجنة طلبت الاستماع إلى السيد وزير النقل للمصادقة على 4 اتفاقيات قروض غير أنّه تعذّر على السيد الوزير الحضور بسبب التزاماته.

أما بخصوص مشروع القانون الأساسي للميزانية، أفاد أنّه تمّت المصادقة عليه في اللجنة، موضّحا أن اللجنة كانت لها أولويات ومشاريع قوانين تتعلق بإصلاحات تدارستها على مراحل.

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني